

Distr.: General
9 December 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والسبعون

البند 63 من جدول الأعمال

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل
المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

رسالة مؤرخة 4 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثلين
الدائمين للاتحاد الروسي والجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نرفق طيه نسخة من البيان الختامي للمؤتمر الدولي المعني بعودة النازحين واللاجئين
السوريين، الذي عقد في دمشق يومي 11 و 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (انظر المرفق).

ونرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 63
من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا
الممثل الدائم للاتحاد الروسي

(توقيع) بشار الجعفري
الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية



مرفق الرسالة المؤرخة 4 كانون الأول/ديسمبر 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي والجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية والعربية]

البيان المشترك للمؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين (دمشق 11-12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020)

عقد في دمشق في الفترة من 11-12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، مؤتمر دولي حول عودة

اللاجئين والنازحين السوريين والمساعدات الإنسانية بمشاركة عدد من الدول المعنية، وكان من نتائجه:

1 - تأكيد الدعم الثابت لسيادة واستقلال ووحدة الجمهورية العربية السورية وسلامة أراضيها، وكذلك دعم أهداف ومبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة، والتأكيد في هذا السياق على ضرورة احترام القرارات الدولية المعترف بها قانونياً، بما في ذلك أحكام قرارات هيئة الأمم المتحدة ذات الصلة، والتعبير عن الحزم في مواجهة جميع المحاولات الرامية إلى تقويض السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية للجمهورية العربية السورية، الأمر الذي يشكل تهديداً لاستقرار والأمن في المنطقة.

2 - التعبير عن الحزم في مواصلة محاربة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وصولاً إلى القضاء النهائي على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وجميع الأشخاص والجماعات والمؤسسات والتنظيمات ذات الصلة بالقاعدة وداعش وغيرها من الجماعات الإرهابية الأخرى التي عرفها مجلس الأمن الدولي، والإشارة إلى أن نظام وقف إطلاق النار لا يشمل في أية ظروف الأعمال الهجومية أو الدفاعية ضد الأشخاص أو الجماعات أو المؤسسات أو التنظيمات المذكورة.

3 - تم التعبير عن القناعة بأن الأزمة في سورية لا يمكن حلها عسكرياً، بل بتسويتها في عملية سياسية يقودها وينفذها السوريون بأنفسهم بمساعدة هيئة الأمم المتحدة، مع التركيز على الدور الهام للجنة الدستورية التي شكلت تنفيذاً لمقررات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي، التي يجب أن تقّدي في عملها بالسعي إلى تعاون توافقي بناء، دونما تدخل خارجي أو فرض أطر زمنية معينة بغية الوصول إلى توافق عام بين أعضائها، الأمر الذي يسمح بتحقيق الحد الأقصى من الدعم الواسع لنتائج عملها من قبل الشعب السوري.

4 - تم التعبير عن القلق الكبير بشأن الوضع الإنساني، وأثر الوباء العالمي بعدوى الفيروس التاجي مع الإشارة إلى أنّ هذا الأمر يزيد إلى حد كبير الصعوبات التي تواجه عمل منظومة الرعاية الصحية في البلاد، والموقف الإنساني والاقتصادي والاجتماعي، ورفض جميع العقوبات أحادية الجانب المخالفة للقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة وخاصة في ظروف الوباء العالمي، كما أدان الجانبان الاستيلاء غير المشروع على الموارد النفطية ونقلها في إطار صفقة بين شركة أمريكية وما تسمى نفسها إدارة الحكم الذاتي الكردي، تلك الموارد يجب أن تكون ملكاً للجمهورية العربية السورية.

5 - تم التأكيد على أهمية إحراز تقدم في عملية تسوية أكثر شمولية على تعبئة الجهود الإنسانية المتكاملة لجميع السوريين المحتاجين في جميع أنحاء الأراضي السورية دون تمييز أو تسييس ووضع شروط استباقية، وكذلك التأكيد على بناء الثقة بين السوريين والمصالحة الوطنية.

6 - تمت الإشارة في هذا السياق إلى ضرورة المساعدة على العودة الآمنة الطوعية للمهجرين إلى أماكن إقامتهم المختارة، وإعادة إعمار المناطق المتضررة وفق القانون الدولي وحسب ما نص عليه قرار

مجلس الأمن الدولي 2254 (2015)، وفي هذا السياق يدعو المؤتمر المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المناسب لتوفير السكن للمهجرين وعودتهم للحياة الطبيعية، وزيادة مساهمته ودعمه لسوريا بما في ذلك العمل من خلال تنفيذ المشاريع المتعلقة بإعادة الإعمار المبكرة، متضمنة المرافق الأساسية للبنية التحتية كالمياه والكهرباء والمدارس والمشافي وتقديم الرعاية الصحية والطبية والخدمات الاجتماعية وكذلك العملية الإنسانية لنزع الألغام.

7 - تم التأكيد على استعداد الحكومة السورية ليس لإعادة مواطنيها فحسب، بل ومواصلة جميع الجهود لتوفير عيش كريم لهم، وكذلك دعوة المجتمع الدولي ووكالات هيئة الأمم المتحدة ذات الصلة إلى تقديم الدعم اللازم للمهجرين السوريين، وكذلك دعم سورية والبلدان المضيفة لضمان حقهم المشروع والثابت للعودة.

دمشق 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020